

عمومية «متحدة» تناقش توزيع 8 في المئة نقداً في 16 إبريل

أعلنت شركة العقارات المتحدة «متحدة» بأن الجمعية العامة العادية و غير العادية سوف تتعقد امس حيث سيتم خلالها مناقشة توصية مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2013 بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 8 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «8 فلوس لكل سهم». كما سيتم مناقشة بنود أخرى على جدول الأعمال.

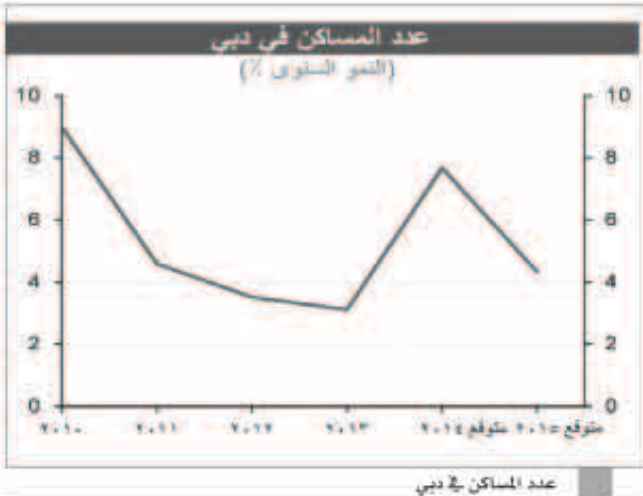
وتراجعت الأرباح السنوية للشركة بنهاية العام الماضي بنسبة 50.3 في المئة حيث بلغت 11.198 مليون دينار مقارنة بـ 22.520 مليون دينار . كما حققت الشركة أرباحاً صافية في نهاية 2012 تعادل 22.5 مليون دينار، مسجلة بذلك ارتفاعاً يفوق 122 في المئة بالمقارنة مع 2011.

بفضل المعروض السكني الجديد

«الوطني»: وتيرة ارتفاع أسعار العقارات في دبي نحو الاعتدال

الأسعار العقارية على البنوك في الفترة القادمة أقل مما كانت عليه في طفرة الأسعار السابقة. كما تبرز أهمية الحد من التقلبات المستمرة في قطاع العقار في العديد من المجالات الأخرى، حيث أن التقلبات الحادة من شأنها أن تخلق حالة من عدم الاستقرار لاقتصاد دبي وضعف في الاستثمار، وذلك نظراً للأهمية الكبيرة التي يشكلها القطاع في تنمية الإمارة. كما أن لسوق العقار تأثيراً كبيراً على التضخم، نظراً إلى أن الإيجار يشكل 39 في المئة من سلة مؤشر أسعار المستهلك، الأمر الذي قد يؤثر بدوره على القدرة التنافسية لاقتصاد دبي. لهذه الأسباب، من المحتمل أن تراقب السلطات تقلبات سوق العقار عن كثب.

وبينما يبعث هذا الارتفاع الحاد في أسعار المبيعات بعض المخاوف من حدوث فقاعة عقارية أخرى، فمن المؤكد أن هناك شركات تستفيد بشكل كبير من هذه الزيادات في الأسعار. فعلى سبيل المثال، لقد ساهمت زيادة أسعار الأصول في توفير فرصة للشركات والمؤسسات المرتبطة بحكومة دبي بتسديد ديونها بأكبر. كما ساهمت هذه الزيادات في انعاش الثقة والتأكيد على مكانة دبي كمركز اقتصادي هام في المنطقة. لكن يبقى ارتفاع الأسعار بوتيرة أكثر اعتدالاً أمراً مرغوباً فيه.



أوضح تقرير البنك الوطني بعض البيانات والتقارير الصحفية الأخيرة حول السوق العقارية في دبي أن ثارت بعض المحاذير بشأن ما إذا كانت السوق في خضم طفرة جديدة قد تكون غير مستدامة. وفيما يتوقع أن تستمر الأسعار في الارتفاع، إلا أن الزيادة المرتقبة في المعروض السكني قد تساهم في التخفيف من وتيرة هذا الارتفاع خلال العام الحالي. ويعد الأزمة المالية، فإن السلطات حريصة على وضع حد لاستمرار الزيادات المتسارعة في الأسعار، حيث من المحتمل أن يتم تفعيل بعض الإجراءات الاحترازية الكلية.

وأضاف قد أدى التحسن الكبير في ثقة المستثمرين بعد فوز دبي باستضافة معرض اكسيو الدولي 2020 في تسارع وتيرة المبيعات خلال الربع الأخير من العام 2013. ورغم أن ثقة المستثمرين كانت صلبة خلال معظم العام 2013 بفضل الانتعاش المستمر الذي يشهده اقتصاد دبي، إلا أن الفوز باستضافة المعرض الدولي قد ساهم في تعزيز ثقة المستثمرين بشكل إضافي، ما أدى إلى دخول عدد كبير من المشترين إلى سوق العقار أملاً بالحصول على عوائد ضخمة.

وتابع تدو الضغوطات أكبر على الأسعار في قطاع الشقق، حيث سجلت المبيعات في هذا القطاع خلال الربع الأخير من العام

الزيادة الحالية، فمن المحتمل أن الفخمة والعقارات المتوسطة السعر. ونشر البيانات إلى أن نشاط العقارات المتوسطة السعر قد شهد تحسناً خلال معظم العام 2013، الأمر الذي أيضاً يشير إلى تعافي قطاع العقار بشكل عام. وقال تعتبر هذه الزيادة في الأسعار مشابهة لموجة النمو التي ظهرت سابقاً. وترجع هذه الزيادة جزئياً إلى تعافي الأسعار من الانخفاض الحاد الذي شهدته خلال الفترة ما بين 2009 و 2011. وترجع شركة استيكو بقاء متوسط سعر الوحدة السكنية دون أعلى مستوى له على الإطلاق الذي سجله في العام 2008 بواقع 21 في المئة . ولكن وفقاً لتوتيرة

في السوق التي تشمل العقارات الفخمة والعقارات المتوسطة السعر. ونشر البيانات إلى أن نشاط العقارات المتوسطة السعر قد شهد تحسناً خلال معظم العام 2013، الأمر الذي أيضاً يشير إلى تعافي قطاع العقار بشكل عام. وقال تعتبر هذه الزيادة في الأسعار مشابهة لموجة النمو التي ظهرت سابقاً. وترجع هذه الزيادة جزئياً إلى تعافي الأسعار من الانخفاض الحاد الذي شهدته خلال الفترة ما بين 2009 و 2011. وترجع شركة استيكو بقاء متوسط سعر الوحدة السكنية دون أعلى مستوى له على الإطلاق الذي سجله في العام 2008 بواقع 21 في المئة . ولكن وفقاً لتوتيرة

في السوق التي تشمل العقارات الفخمة والعقارات المتوسطة السعر. ونشر البيانات إلى أن نشاط العقارات المتوسطة السعر قد شهد تحسناً خلال معظم العام 2013، الأمر الذي أيضاً يشير إلى تعافي قطاع العقار بشكل عام. وقال تعتبر هذه الزيادة في الأسعار مشابهة لموجة النمو التي ظهرت سابقاً. وترجع هذه الزيادة جزئياً إلى تعافي الأسعار من الانخفاض الحاد الذي شهدته خلال الفترة ما بين 2009 و 2011. وترجع شركة استيكو بقاء متوسط سعر الوحدة السكنية دون أعلى مستوى له على الإطلاق الذي سجله في العام 2008 بواقع 21 في المئة . ولكن وفقاً لتوتيرة

المرحلة المقبلة تحتاج إلى تكاتف الاقتصاديين ليكونوا يداً واحدة

البغلي: توزيع القسائم الصناعية بشكل عشوائي يؤثر على المصادقية لدى التجار



علي البغلي

أكد المرشح لعضوية مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة علي البغلي أن توزيع القسائم الصناعية بشكل عشوائي يؤثر على المصادقية لدى التجار والمستثمرين الكويتيين، خصوصاً أن أغلبية الجهات الحكومية تريد العمل بمفردها من دون التعاون مع الجهات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى هروب الاستثمارات خارج الكويت. فضلاً عن أن الخلاف الاقتصادي جوهري ويتعدى قشور الأزمة ليطال الجذور «فمن بين الطروحات الاقتصادية التي قدمتها حول الغلاء الأسعار أن نفع المنتج الوطني بالموافقة على اتساع الرقعة الزراعية للحد من

كما حدث في السعودية وأوضح البغلي أن «قيام وزارة التجارة بتحديد الأسعار، لا يجب أن يتم بهذه الطريقة لأن تطبيقها خاطئ للقانون، إذ أن القانون يبيّن في حال حدوث إزمات داخل البلد أو حروب أو نقص في المواد الرئيسية، ولكن لأسباب التجارة تدخلت في جميع أنواع السلع الضرورية وغير الضرورية والاستهلاكية وغير الاستهلاكية». لافتاً إلى أن الأسعار ارتفعت في العالم كله وليس في الكويت. وقال أن «القطاع العقاري في

ليكونوا يداً واحدة للضغط على الحكومة ومجلس الأمة بسرعة إصدار التشريعات وأن يتم تطبيق روح القانون دون استثناءات وأن يتم الإسراع بتصحيح الأخطاء التي تعرّض مسيرة الاقتصاد» مشدداً على ضرورة أن يكون للتجار دور في انتخاب من هو الإصلح للغرفة في المرحلة المقبلة خصوصاً أن الكويت تمر بفترة اقتصادية عصيبة من تضارب الرؤى، مؤكداً أنه إن يالو جهدا في المستقبل لمساعدة التجار وإنهاء مشاكلهم، وذلك لأن منصب العضوية في الغرفة ليس مجرد شرف بل هو مسؤولية وتعاون من أجل الآخرين لحل مشاكل

الكويت يئن من المشاكل رغم أنه من أكبر القطاعات التي تعمل في الكويت وذلك بسبب روتين البلدية وشح الأراضي وصودر قوانين تخص القطاع العقاري من القوانين التي صدرت مؤخراً والتي اعتقدت الحكومة أنها ستهدد أسعار الأرض رغم أن الحل يكمن أن تلك الحكومة بداهة عن نسبة بسيطة لا تتجاوز 1 في المئة من الأراضي التي تحت يدها. ورأى البغلي أن «المرحلة المقبلة تحتاج إلى تكاتف الاقتصاديين

التي وجدت صعوبة في تطبيق قانون الهيئة، وأكد البغلي أن «الغرفة» لاطماً كانت وستظل داعمة لبيئة أسواق المال . وقال أن انضمامه للغرفة جاء لأسباب عديدة أهمها أن المنافسة مكتملة العدد ، فضلاً عن أنها محتركة من قبل فئة معينة ، وبالتالي كان الخيار الوحيد للعمل ضمن مجموعة هو الانضمام لانتخابات الغرفة»، مضيفاً «أن الترشيح مستقل لا يعني بالضرورة أننا ضد القائمة الأخرى، فجميع المرشحين هم أخوان لنا وترغبنا بهم علاقات أخوية، لكن في النهاية تبقى المنافسة هي أساس العملية الانتخابية وأساس الديمقراطية في كافة الدول المتقدمة في العالم».

وحول أهم أولوياته في المرحلة المقبلة أوضح البغلي أن هناك العديد من الطموحات والأمنيات التي يأتي على رأسها وضع قانون جديد للغرفة، والعمل على حل مشاكل الأعضاء والمتنشبين، وتفعيل مشاركة القطاع العقاري المحلي، ودعمه من خلال المنتديات والمعارض خاصة وأن القطاع العقاري يعتبر الرافد الثاني للدخل بعد القطاع النفطي.

قال إن غياب المجلس الأعلى المعني بهذا الشأن أضاع فرصاً كبيرة العتيبي : قانون الخصخصة «حبر على ورق» وتفعيله ضرورة



بدر العتيبي

أطالب الحكومة بحملة إعلامية بأهمية التخصيص للاقتصاد

وصف المرشح لعضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت في انتخابات 2014 بدر العتيبي قانون الخصخصة ولائحته التنفيذية بأنه حبر على ورق ولم يتم تفعيلها وهو الأمر الذي أدى إلى فقدان شهية المستثمر المحلي والأجنبي للعمل داخل الكويت.

وقال العتيبي إن أهمية قانون الخصخصة تكمن في الانتقال من الوضع المترهل في القطاع العام إلى آفاق المشاريع الاقتصادية الكبرى والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات من خلال تخصيص بعض المرافق لفترة زمنية محددة وفقاً لما نص عليه الدستور.

وبيّن أن غياب المجلس جعله غير مفعّل وغير قادر على

وأشار العتيبي في تصريح

ضمانات تكفل عدم تكرار السلبات التي حدثت عندما خصصت الحكومة بعض المشروعات، قائلاً أن السلطة التنفيذية لها اليد الطولى في التخصيص عما يخص الثروة الطبيعية.

وأضاف العتيبي أن المواطنين لا يعرفون حتى الآن لا يعرفون حقيقة وماهية التخصيص ، مطالباً الحكومة بعمل حملات إعلامية مكثفة لتوضيح الأمور وبث الطمأنينة في قلوب المواطنين ، مبيّناً أن التخصيص ليس بالأمر السهل مستشهداً بالتجربة اليابانية التي أسقط قانون الخصخصة فيها حكومتين وأقر في عهد الحكومة الثالثة، مشيراً إلى أنه مع التخصيص ولكن بالشكل الصحيح وتوفير البيئة التشريعية المناسبة التي تكفل له النجاح وخصوصاً أننا مرّت علينا فواتين كثيرة لم نستفد منها بالشكل الصحيح مثل قانوني الـ «B.O.T.» والمستثمر الأجنبي.

تلبية طموحات رجال الأعمال للعمل وفعالية ضمن المنظومة الاقتصادية .

احتياطي الأجيال وقال إن نص اللائحة على ضرورة اقتطاع نسبة لا تقل عن 50 في المئة من جملة إيرادات التخصيص، تضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة يمثل أمراً إيجابياً وفعالاً لتطوير وتنمية الأداء الاقتصادي بشكل عام وليس حكرًا على القطاع العام.

وقال العتيبي إن أهمية قانون الخصخصة تكمن في الانتقال من الوضع المترهل في القطاع العام إلى آفاق المشاريع الاقتصادية الكبرى والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين الخدمات من خلال تخصيص بعض المرافق لفترة زمنية محددة وفقاً لما نص عليه الدستور.

وبيّن أن غياب المجلس جعله غير مفعّل وغير قادر على

عالم العقار. ومن جانبها قال المدير العام في شركة سماتر سلوشن لتنظيم المشاريع والمؤتمرات قيس العلي أن المعرض سيضم نخبة من الشركات العقارية المحلية والعربية التي ستقدم فرصاً ومنتجات عقارية متنوعة تتناسب مع ظروف المرحلة الحالية، وذلك أن بعض الشركات ستقدم منتجات عقارية وسياحية متنوعة، فيما ستقدم شركات أخرى منتجات الشقق وفلل وبيوت في مختلف الدول العربية، ما يفسح المجال أمام تنوع الخيارات والاستثمارات وبالتالي تحقيق المزيد من المبيعات والصفقات.

وتابع: نظراً لأهمية المعارض وأنها على الاقتصاد بصورة عامة ولأنها تعتبر إحدى أهم وسائل

مميزة ويجتمع شركات النخبة في عالم العقار والاستثمار والبناء والتطوير ومشاريع في كل مصر وبعض الدول الخليجية. ولفت عنية إلى أن الشركة اتحت الاستعدادات كافة اللازمة لإقامة المعرض، وأن الشركات المشاركة في المعرض ستقدم مشاريع متميزة في في مصر بالتجمع الخامس والشرق والمغربي والساحل الشمالي ومرسى علم والعين السخنة وشرم الشيخ و6 أكتوبر. وأكد عنية أن مشاركة جهات ومؤسست وشركات قوية لها سمعة طيبة في المعرض سيعطي طابع الأطمئنان لدى القبلين على الشراء، مشيراً إلى أن وجود شركات كبيرة سواء في الكويت أو في مصر مثل شركة عامر جروب



قيس العلي



عشام عنية

للمعرض كون أن هذه الشركات من المؤسسات والشركات المتميزة في

من مصر ومعمار المرشدي وتبارك الغابضة من الكويت يعطي أهمية

«التجارية» تعلن عن البدء بمشروعها الجديد «ذي لوبي»

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن البدء بمشروعها الجديد «ذي لوبي» The Lobby لدعم المشاريع الصغيرة وهو المشروع الأول من نوعه في دولة الكويت والذي يقام في برج التجارية الكائن في منطقة المرقاب - شارع السور.

وفي هذا السياق تحدث محمد العبد الرحيم - نائب مدير إدارة العقار في الشركة التجارية العقارية عن أهمية مشروع «ذي لوبي» The Lobby وفكرته النابعة من حرص «التجارية» على دورها الحيوي في مجال المسؤولية الاجتماعية والالتزام بالواجب الوطني لتشجيع الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة وتقديم المساعدة والدعم اللازم لهم من خلال توفير محلات لمزاولة نشاطهم تتراوح مساحة الوحدة بين 13 إلى 47 متر مربع بقيمة إيجارية شهرية رمزية وبدون أية مبالغ إضافية، كما أن «التجارية» سوف تساعد أصحاب المشاريع الصغيرة في عمل التصميم الداخلي الخاص بالمحلات إضافة إلى مساعدتهم في استخراج التراخيص التجارية في حالة حاجتهم لذلك.